

اجتهادات رأسمالية الاشتراكيين

النظام الرأسمالى ليس واحداً. الرأسمالية فى حقيقتها رأسماليات متنوعة مرت بمراحل عدة منذ بداياتها التجارية الأولى قبل نحو ستة قرون، واختلفت النظم الاقتصادية-الاجتماعية القائمة عليها. وينطبق هذا على رأسمالية السوق الحرة ورأسمالية سلطة الدولة فى آن معاً. وأدى توسع دور الأحزاب الديمقراطية الاشتراكية فى أوروبا، وبعض البلدان الأخرى فى العالم، بعد الحرب العالمية الثانية إلى ظهور ما يمكن أن نسميها رأسمالية الاشتراكيين، التى تميزت باهتمامها بالقضايا الاجتماعية. وكان ما أطلق عليها دولة الرفاة أو دولة الرعاية الاجتماعية أهم تجلياتها. ولعلها مفارقة أن هذه الرأسمالية، التى تكيفت أحزاب وتيارات ليبرالية تقليدية ومحافظة معها وقبل أن يعمل الليبراليون الجدد لتقويضها، هى التى جدّدت النظام الرأسمالى وحمته من أعاصير واجهته فى الفترة التى توسع فيها تأثير الماركسية فى العالم. وبرغم الضربات التى تلقتها، ومازالت، رأسمالية الاشتراكيين، ما برحت بقاياها صامدة فى بلدانٍ حافظت أحزابٌ ديمقراطية اشتراكية على حضورها فيها. ولهذا تتبنى الحكومة التى يقودها أحد هذه الأحزاب فى ألمانيا

سياساتٍ اقتصادية واجتماعية مختلفة عن معظم الحكومات الأوروبية تجاه الأزمة الاقتصادية، وفي القلب منها مشكلة التضخم الناتج في أغلبه عن ارتفاع أسعار الطاقة. وعلى سبيل المثال، ففي الوقت الذي التزمت الحكومة البريطانية التي شكلتها زعيمة المحافظين الجديدة ليز تراس بخفض الضرائب، تتجه الحكومة الألمانية التي يقودها أولاف شولتز زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي إلى زيادة الضرائب على الأرباح الهائلة التي تُحقّقها شركات الطاقة نتيجة الارتفاع الاستثنائي الكبير في أرباحها. وفرضُ ضرائبٍ إضافية هنا عادل بمعايير السوق الحرة التي يلتزم بها اشتراكيو الرأسمالية، لسببين. الأول أن شركات الطاقة تحصلُ على أرباحٍ لم تسع إليها، ولم تكن تتوقعها قبل عدة أشهر. والثاني أن حصيلة هذه الضرائب الإضافية ستُستخدم في تمويل خطة لتخفيف الأعباء المالية التي يتحملها كثيرٌ من الأسر، وكذلك الشركات التي تواجه أزمة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة. والمهم، هنا، أن الحزب الليبرالي الشريك في هذه الحكومة يقبل زيادة الضرائب وخطة الدعم، الأمر الذي يدلُّ على أن نفوذ جناحه اليساري (الليبراليون الاجتماعيون) يزداد في اتجاهٍ معاكس لمبادئ الليبرالية الجديدة.